

الفجوة المعرفية في تأصيل العمارة الإسلامية: تحليل نقدي ومقاربة منهجية

The Epistemological Gap in Islamic Architectural Foundations: A Critical and Methodological

ط/د قواس ميلود^{1*}، ا.د بديرنة ذيب²

¹ مخبر الدراسات التاريخية والإنسانية، جامعة الجلفة؛ (الجزائر)، gaouasms@gmail.com ، 

<https://orcid.org/0009-0009-4585-1689>

² جامعة الجلفة؛ (الجزائر)، raoufe.med@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/11/25

تاريخ الإستلام: 2025/10/22

ملخص:

تسعى هاته الدراسة إلى معالجة الفجوة المعرفية في تأصيل العمارة الإسلامية الناجمة عن غياب إطار نظري يوفق بين الأصالة والمعاصرة. اعتمد البحث منهجاً نقدياً-تحليلياً وتركيبياً يقوم على مقارنة المدارس الغربية والإسلامية وتحليل خطابها المعرفي. تكشف الدراسة عن أربع فجوات مركزية: الانفصال المنهجي بين الاتجاهات، غياب النماذج النظرية القابلة للاختبار، هيمنة الخطاب الدفاعي على خطاب التأصيل، وضعف ربط البحث بالممارسة. تقترح الدراسة إطاراً تركيبياً يستثمر في مبادئ الفقه العمراني لتطوير نماذج عملية تسهم في تأسيس نظرية معمارية إسلامية معاصرة قابلة للاختبار والتطبيق الميداني. الكلمات المفتاحية: العمارة الإسلامية؛ الفجوة المعرفية؛ الفقه العمراني؛ المنهجية التركيبية؛ النمذجة النظرية؛ العمارة التقليدية.

Abstract:

This study investigates the epistemic gap in grounding Islamic architecture, stemming from the lack of a theoretical framework reconciling authenticity and modernity. Through critical analysis and synthesis, it compares Western and Islamic schools, examining their epistemological foundations. The research identifies key gaps: a methodological disconnection, absence of testable models, dominant defensive rhetoric over foundational theory, and a weak research-practice link. The study proposes an integrated framework that re-appropriates urban jurisprudence to develop applicable, testable models for a renewed contemporary Islamic architectural theory.

Keywords: *Epistemic gap; Islamic architecture; Synthetic methodology; Theoretical modeling; Traditional Architecture; Urban jurisprudence.*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تشكل العمارة الإسلامية مكونًا حضاريًا مركزيًا أصيلا يجمع بين البعد المعرفي والبعد الروحي والجمالي في صياغة الفضاء وتشكيل العمران. كما يؤكد (Ben Nabi, 1960) أن "أزمة العمران في العالم الإسلامي هي وجه من وجوه الأزمة الحضارية الشاملة". ورغم مرور أكثر من قرن على ظهور الدراسات الأكاديمية المنظمة في هذا المجال، إلا أنه لا تزال الجهود البحثية تعاني من فجوة معرفية وتأصيلية كبيرة تحول دون بناء إطار نظري متكامل يجمع بين التأصيل للعمارة الإسلامية ومواكبة العصرنة.

سيطرت المقاربات الغربية والاستشراقية منذ مطلع القرن العشرين على دراسة العمارة الإسلامية، مقدمة تفسيرات تاريخية وجمالية وبيئية غالبًا ما انفصلت عن سياقها الحضاري (Creswell, 1932). في المقابل، ظهرت منذ منتصف القرن العشرين محاولات إسلامية لاستعادة الأصالة وبناء خطاب تأسيسي عمراني معاصر، غير أن أغلبها ظل جزئيًا وتفاعليًا دون أن يبلغ مستوى التأسيس النظري حيث يركز على الدفاع أو التبرير أكثر من البناء والتأسيس (Akbar, 1992)، فهو في الغالب كردة فعل أكثر منه تأسيس لفكر مستقل وموجه ومنظم.

1. الإطار النظري والإشكالية

يستند هذا البحث إلى الإطار الفلسفي لفلسفة العلم، مستفيدًا من مفهوم «الأزمة النموذجية» لدى كون (1962) الذي يشير إلى أن التحول المعرفي الجذري يتطلب تجاوز الإطار النظري السائد. كما نوظف نموذج «برامج البحث العلمي» عند لاکاتوش (Lakatos, 1970) لتحليل تطور المدارس الفكرية المعمارية في السياق الإسلامي في منظورها القديم والمعاصر.

2. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل محوري: كيف يمكن تفسير استمرار الفجوة المعرفية في العمارة الإسلامية رغم تعدد المحاولات الغربية والإسلامية لتأصيلها؟ ويتفرع عن هذا التساؤل ثلاثة أسئلة رئيسية:

ما مظاهر الفجوة التأصيلية بين المدارس الغربية والمدارس الإسلامية، وما الأسس المعرفية التي تقوم عليها كل منها؟
ما السبل الكفيلة بتحويل المقاربات الإسلامية الجزئية إلى مشروع تأسيسي متكامل يتخطى الطابع الدفاعي نحو البناء المعرفي والتأسيسي؟

ما الآليات المنهجية والأدوات الإجرائية القادرة على ردم هذه الفجوة وبناء نموذج نظري تطبيقي قابل للاختبار والقياس؟ (Bianca, 2000).

3. أهداف الدراسة

إن أهداف هاته الدراسة هو تقديم تحليل نقدي مقارنة للمدارس الغربية والإسلامية في دراسة العمارة الإسلامية وتأصيل خطابها المعرفي، والكشف عن أوجه القصور البنوي في المناهج التأصيلية السائدة والأسس التي قامت عليها كلتا المدرستين، كذلك اقتراح منهجية تركيبية متكاملة توائم بين الأبعاد التشريعية والتقنية والحضارية وتوفق بينهم ضمن منظور واحد في التأصيل للعمارة الإسلامية.

4. حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على التحليل المنهجي والنظري، مع التركيز على الإنتاج البحثي الصادر خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، بوصفهما المرحلة التي تشكلت فيها المقاربات الغربية والإسلامية الحديثة، وبداية ظهور الأزمة النموذجية في التأصيل للعمارة الإسلامية.

أولاً: الإطار النظري والتحليل النقدي للأدبيات

يمكن القول إن تصنيف المدارس الغربية في دراسة العمارة الإسلامية يعكس تطور الرؤية الغربية تجاه التأصيل للعمارة الإسلامية، إذ يلاحظ انتقال الاهتمام من التحليل التاريخي الشكلي في المدرسة التاريخية، إلى التفسير البيئي التقني في المدرسة العضوية التلقائية، ثم إلى القراءة الجمالية الرمزية في المدرسة الجمالية الاستشراقية. ويعكس هذا

التطور المنهجي في دراسة العمارة الإسلامية النظرة الغربية اتجاهها، ومن كونها امتداداً مادياً للحضارات السابقة، إلى كونها استجابة بيئية محلية، ثم إلى موضوع فني زخرفي، دون إدراك كاف لأبعادها الفكرية والقيمية التي تشكل جوهر خصوصيتها الحضارية.

1. المدارس الغربية في دراسة العمارة الإسلامية

1.1. المدرسة التاريخية-التأصيلية

ان المدرسة التاريخية من أقدم المدارس الغربية في دراسة العمارة الإسلامية وأكثرها تأثيراً في تشكيل الخطاب الأكاديمي الغربي حول العمارة الإسلامية. تجسدت ملامح هذا الاتجاه في أعمال كريزويل (Creswell, 1932) و (Ettinghausen, 1977)، حيث "انطلقت من فرضية أساسية مفادها أن العمارة الإسلامية لم تكن ابتكاراً أصيلاً، بل كانت نتاج تركيب وتوليف لعناصر مستعارة من الحضارات السابقة" (Creswell, 1932)، وتراكم للخبرات واستعارات من الأمم السابقة وامتداد للحضارات الشرق الأدنى واستلهاهم من الحضارات الغربية.

يقوم هذا التوجه على رؤية معرفية خطية تفترض أن التطور المعماري عملية سببية متواصلة تخلو من التحولات النوعية أو خصوصية ثقافية أو تأثيرات عقدية، وهو ما أدى إلى قراءة العمارة الإسلامية بوصفها "امتداداً متدرجاً لعمارة الشرق الأدنى القديم دون اعتبارٍ للتحول القيمي والفلسفي الذي أتى به الإسلام" (Necipoglu, 1995).

ترك هذا الاتجاه أثراً عميقاً في مقاربات الباحثين المسلمين اللاحقة، لهيمنة المناهج الغربية وفرض افكار محددة، حيث جعلت الباحثين المسلمين في موقعٍ دفاعي يسعون من خلالها لإثبات الأصالة للعمارة الإسلامية بدل تطوير أدوات نظرية جديدة تطرح توجهاتهم وتجسد مقارباتهم. أثرت هاته المدرسة على الاستجابات الإسلامية اللاحقة، و قد أشار رباط (Rabbat, 2012) "ان الباحثين المسلمين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تبني موقف دفاعي يهدف إلى إثبات أصالة العمارة الإسلامية بدل الانشغال بتطوير أدوات نظرية جديدة". ان هذا الموقف الدفاعي أسهم في إبطاء تشكل نظرية إسلامية مستقلة في العمارة، لأن الجهد انصرف إلى الجدل مع الغرب بدل البناء للمفهوم الذاتي.

1.2. المدرسة العضوية-التلقائية

برزت المدرسة العضوية في النصف الثاني من القرن العشرين بوصفها رد فعل نقدياً على المنهج التاريخي الشكلي، وقدمت تفسيراً بديلاً للعمارة الإسلامية يركز على العوامل البيئية والمناخية والتقنيات المحلية. تمثلت هذه المدرسة في أعمال رودوفسكي (Rudofsky, 1964) وأوليفر (Oliver, 1997) حيث ركزت على دراسة ما أسمته العمارة بدون معماريين أو العمارة العفوية أو العمارة العضوية، نقلت المقاربات من شكلية تاريخية إلى تقنية بيئية بحتة.

انطلقت هذه المقاربة من فرضية ترى أن العمارة التقليدية تعبر عن استجابات طبيعية لتفاعل المجتمعات مع بيئاتها المحلية. وأن الأشكال المعمارية تتطور بصورة تلقائية استجابة للحاجات الوظيفية والمناخية، نافيين عنها التخطيط المسبق الواعي أو التخطيط الموجه فكرياً، ورغم ما في هذا التصور من وجهة في إبراز أهمية العوامل البيئية والخصوصية المحلية في التأثير على العمارة التقليدية، إلا أنه "يختزل الظاهرة المعمارية في بعدها المادي، متجاهلاً الأبعاد الفكرية والتشريعية التي تشكل جوهر العمارة الإسلامية" (Bianca, 2000).

وقد وفرت هذه المدرسة، رغم محدوديتها النظرية، أرضية مهمة لإعادة التفكير في العمارة الإسلامية بوصفها منظومة حية تفاعلية بين الإنسان والبيئة الاجتماعية والمناخية.

1.3. المدرسة الجمالية-الاستشرائية

تجسد المدرسة الجمالية-الاستشرائية الاتجاه الثالث في المقاربات الغربية للتأصيل للعمارة الإسلامية، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمقاربات الاستشرائية الكلاسيكية. وتجلت بوضوح هذه المدرسة في أعمال أوليفر غرابار (Grabar, 1992, 1973 و جورج مارسلي (1954)، حيث ركزت على دراسة الأبعاد الزخرفية والرمزية في العمارة الإسلامية مع اهتمام خاص بالأنماط الهندسية والزخارف النباتية والخط العربي، وهكذا تحولت المقاربات من شكلية تاريخية ومن بيئية إلى مقارنة جمالية فنية خالصة.

انطلقت هذه المقاربة من فرضية ترى أن العمارة الإسلامية ظاهرة فنية في جوهرها، تهتم بالجمال والتكوين أكثر من المعنى والوظيفة. وسعت إلى تحليل "روح الفن الإسلامي" عبر دراسة التكوينات الشكلية والزخرفية. غير أن هذه التحليلات "ظلت اسيرة بمنظور جمالي-شكلي يفصل بين البنية الشكلية والمضمون الحضاري، وبين الجمالي والوظيفي" (Nasr, 1987).

وبذلك أعادت هذه المدرسة إنتاج النظرة الاستشراقية للعمارة الإسلامية كفن زخرفي مبتور البعد الحضاري، متجاهلة الأبعاد القيمية والعقدية للإسلام.

1.4. خلاصة تحليلية لتطور المقاربات من المنهج الغربي إلى التأصيل الإسلامي

يمكننا القول إن هذه المدارس الغربية، على اختلاف مناهجها وتوجهاتها، قد أسهمت عن قصد أو دون قصد في تشكيل الوعي المعماري الإسلامي الحديث، إذ دفعت الباحثين المسلمين إلى إعادة النظر في أسس فهمهم للعمارة الإسلامية. فبينما قدمت المدرسة التاريخية-التأصيلية سرداً مادياً تاريخياً للتطور المعماري، بينما المدرسة العضوية-التلقائية ركزت على العوامل البيئية والتقنية حيث مهدت لرؤية محلية وخصوصية ثقافية للعمارة الإسلامية للباحثين المسلمين فيما بعد. وانشغلت المدرسة الجمالية-الاستشراقية بالمظاهر الشكلية والزخرفية هو جانب أصيل في العمارة الإسلامية، نشأت في المقابل تيارات إسلامية معاصرة سعت إلى استعادة البعد القيمي والفكري للعمارة، مؤكدة أن جوهر العمارة الإسلامية لا يُختزل في الشكل أو البيئة أو المادة، بل يقوم على رؤية توحيدية تجعل من البناء امتداد للإنسان في علاقته بالله والبيئة والمجتمع. وهكذا شكل الوعي النقدي تجاه تلك المدارس الغربية نقطة انطلاقٍ لظهور المدرسة القيمية والتأصيلية الحديثة.

2. الاتجاهات الإسلامية في التأصيل

2.1. المدرسة التشريعية-الفقهية

نشأت المدرسة التشريعية-الفقهية ضمن مسعى لإحياء البعد الشرعي في العمران الإسلامي وإعادة توظيف الفقه كمصدر منظم للممارسة المعمارية، وقد تجسدت هاته المدرسة في أعمال جميل أكبر (Akbar, 1992) "عمارة الأرض في الإسلام" وخالد عزب (azab.K, 2012) "فقه العمران" وغيرهم، حيث قدمت تأصيلاً شاملاً للمفاهيم العمرانية من منظور قرآني-فقهي، وبنيت العلاقة بين التوحيد والتصوير الكوني الإسلامي (Akbar, 1992). حيث يرى خالد عزب (azab.K, 2012) "رؤية السياسة الشرعية للعمارة أو العمران إطاراً عاماً حاكماً يتناول الكليات، وليس له علاقة بالجزئيات وهو يتداخل مع فقه العمارة في العديد من النقاط التماس نتيجة لارتكاز فقه العمارة على أسس شرعية". شكلت هذه الجهود لبنة أولى في تأسيس ما يمكن تسميته «فقه العمران» كحقل معرفي مستقل، غير أنها واجهت تقصيراً في تحويل مبادئها إلى أدوات تصميمية تطبيقية، ومقارباتها تركزت على الاستنباط الأحكام الفقهية التي وجهت العمران الإسلامي والآليات التي نظمتها في حدود الشريعة الإسلامية إلا أنها لم تقدم مقاربات عملية تطبيقية يمكن التأسيس عليها وجعلها خاضعة لأدوات الاختبار والقياس.

2.2. المدرسة التقنية-البيئية

تمثل المدرسة التقنية-البيئية الاتجاه الثاني في الاستجابات الإسلامية المعاصرة، إذ ركزت على الجوانب العملية والبيئية في العمارة التقليدية، ويبرز ضمن هذا الاتجاه كل من حسن فتحي (Fathy, 1973) وحكيم بسيم (Hakim, 1986)، حيث قدم الأول تجارب تطبيقية رائدة أسهمت في بلورة مفهوم العمارة البيئية المستدامة ضمن السياق الإسلامي (Fathy, 1973)، بينما أبرز الثاني المنطق التشغيلي الكامن وراء الأشكال العمرانية التقليدية، مشيراً إلى أن "العناصر المادية للعمارة التقليدية كانت استجابات عملية نابعة من الظروف البيئية المحلية، لكنها في نفس الوقت تشكلت وتنظمت من خلال إطار من القيم والعادات الاجتماعية المتجذرة في الثقافة الإسلامية" (Hakim, 1986)، و مع ذلك واجه هذا الاتجاه قصوراً معرفياً تمثل في "انفصاله النسبي عن الإطار التشريعي-الفقهي، حيث ركز على البعد المادي والوظيفي دون

محاولة منهجية لربط هذا البعد بالمنظومة العقدية والتشريعية" (Bianca, 2000) وجاء هذا الاتجاه كتأثير للمدرسة الغربية التلقائية العضوية أوليفر و رودوفسكي إلا أنها جعلت العمارة التقليدية عمارة ذات خصوصية ثقافية محلية و بيئة مستبعدة البعد الفقهي في توجيه العمارة المعاصرة .

2.3. المدرسة الحضارية-النقدية

مثلت المدرسة الحضارية-النقدية الاتجاه الثالث ضمن الاستجابات الإسلامية الحديثة، وسعت لربط العمران بالمشروع الحضاري الإسلامي الشامل. وظهرت ملامح هذا الاتجاه في أعمال عدة مفكرين مثل مالك بن نبي (Ben Nabi, 1960)، الذي أشار إلى أن "أزمة العمران في العالم الإسلامي هي وجه من وجوه الأزمة الحضارية الشاملة".

وفي سياق هذا التحليل النقدي للأزمة، تقدم عفيف بهنسي (Bahnassi, 1998) طرحاً واضحاً في سياق النقد الحضاري للعمارة الإسلامية "ما بعد الحداثة والتراث في العمارة العربية الإسلامية" تشخيصاً دقيقاً لجذر المشكلة، حيث يرى أن "مشكلة الحداثة في العمارة العربية تجسدت في الهيمنة السياسية والثقافية الغربية على العالم الإسلامي، والتي ظهرت عبر انتقال النماذج التخطيطية والأساليب المعمارية الغربية إلى العالم العربي إبان العصر الاستعماري، وما رافق ذلك من تحول في الممارسات المهنية والأدوار الاجتماعية والمناهج التصميمية، لينتهي الأمر باستغلال البيئة العمرانية وتهميش الخصوصيات المحلية". (Bahnassi, 1998)

وبالرغم من عمق هذه القراءة التشخيصية التي تقدمها المدرسة الحضارية-النقدية، والتي تربط بشكل وثيق بين العمران وأزمته الحضارية الأوسع، فإنها ظلت عاجزة عن تحويل أطروحاتها الفكرية إلى أدوات إجرائية ونماذج تطبيقية واضحة، مما أبقاها حبيسة مستوى "لتجريد النظري" دون أن تتمكن من تقديم حلول عملية قادرة على معالجة إشكالات العمارة المعاصرة.

2.4. خلاصة تحليلية

تكشف المقارنة بين الاتجاهات الإسلامية الثلاثة أن مسار التأصيل المعماري الإسلامي على الرغم من ثرائه وتنوع مقارباته ما يزال يعاني من تجزؤ معرفي بين النظرية والممارسة. فالمدرسة التشريعية أرست إطاراً معرفياً صلباً لكنها بقيت في دائرة التنظير، بينما ركزت المدرسة التقنية-البيئية على الجانب العملي وأضعفت الارتباط العقدي، في حين قدمت المدرسة الحضارية-النقدية رؤية شمولية توقفت عند حدود التحليل دون ترجمة عملية.

3. الجداول التحليلية المقارنة

الجدول (1): مقارنة تحليلية بين المدارس الغربية والإسلامية في دراسة العمارة الإسلامية

البعد المقارن	المدارس الغربية	الاتجاهات الإسلامية	الملاحظات التحليلية
المنطلق المعرفي	تاريخي وصفي (كريسويل، غرابار) يعتمد على السببية الخطية	نصي مقاصدي (أكبر، طلال) أو بيئي تطبيقي (فتحي، الوكيل)	كلا الاتجاهين يفتقر إلى نموذج مركبي يدمج بين المرجعية الفكرية والبعد التطبيقي
طبيعة المرجعية	غربية علمانية تفصل الجمالي عن العقدي	إسلامية مقاصدية متباينة في استحضار البعد التشريعي	غياب مرجعية مشتركة تولد خطايا نقدية متوازنة
الأدوات والمنهجيات	تحليل تاريخي، نقد فني، تفسير بيئي جزئي	استنباط فقهي، تحليل مقاصدي، نقد حضاري	غياب الأدوات البينية التي تربط النص بالتطبيق
طبيعة الإنتاج العلمي	وصف مادي أو جمالي للتراث المعماري	تنظير فقهي أو فلسفي دون نموذج عملي موحد	الاتجاهان يقدمان معرفة "جزئية" أكثر من "بنائية"

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على التحليل التركيبي (2025). ص (5)

الجدول (2): تحليل الفجوات التأصيلية الرئيسية وآليات معالجتها

الفجوة	المظهر الرئيسي	الأسباب الجذرية	الآلية المقترحة للمعالجة
الانفصال المنهجي	عزل الاتجاهات الإسلامية الثلاثة عن بعضها	غياب الرؤية التركيبية الشاملة	تطوير منهجية تركيبية متكاملة
غياب النمذجة النظرية	طلعيان الطابع الوصفي على الدراسات	الاكتفاء بالتأصيل التاريخي دون نماذج قابلة للتطبيق	بناء نماذج نظرية صريحة قابلة للقياس
هيمنة الخطاب النقدي	تركز الجهود على الرد على الاستشراق	فقدان الثقة بالذات العلمية	التحول إلى خطاب تأسيسي استباقي
القصور التطبيقي	بقاء الدراسات في الإطار النظري	غياب الجسور بين الباحثين والممارسين	تطوير أدوات تصميمية عملية

المصدر: إعداد الباحثان (2025) ص. (6)

الجدول (3): إمكانيات التكامل بين الاتجاهات الإسلامية الثلاثة

مخرجات التكامل المقترحة	عناصر المدرسة الحضارية	عناصر المدرسة التقنية	عناصر المدرسة التشريعية	مجال التكامل
صياغة رؤية توحيدية للعمارة كدفع تعبدي وحضاري	الرؤية الكلية للحضارة الإسلامية	الوعي البيئي والاجتماعي	المقاصد الشرعية، القيم العقدية	المرجعية الفكرية
تطوير منهجية تركيبية تجمع النص بالتطبيق والسياق	تحليل نقدي-حضاري	تحليل بيئي وتجريبي	استنباط فقهي وتحليل نصي	المنهجية البحثية
وضع دليل تصميم إسلامي معاصر يقوم على تكامل الضوابط	المعايير الرمزية والجمالية التوحيدية	التقنيات المستدامة والمواد المحلية	الضوابط الفقهية للفراغات	الأدوات التصميمية

المصدر: إعداد الباحثان (2025) ص. (6)

الطرق والأدوات

أولاً: منهج البحث والإطار التحليلي

اعتمدت هاته الدراسة على منهجية مركبة ذات طابع تكاملي تجمع بين ثلاثة مناهج تحليلية مترابطة تهدف إلى تفكيك الخطاب المعماري الإسلامي وإعادة بنائه في ضوء الفجوة التأصيلية أو الفجوة المعرفية التي تعاني منها المدرسة الإسلامية بمختلف توجهاتها.

المنهج الأول هو المنهج النقدي-التحليلي، الذي استخدم للكشف عن البنية المعرفية للخطابات المختلفة حول العمارة الإسلامية، وتحليل المفاهيم والمصطلحات ومقولات والخطابات التي تشكل منطلقاتها النظرية والفكرية. يهدف هذا المنهج إلى "تتبع الافتراضات المضمرّة في كل خطاب، ورصد آليات بناء المعرفة التي تحكمه" (Groat & Wang, 2013) أما المنهج الثاني فهو المنهج التاريخي-المقارن، الذي ركز على تتبع تطور المدارس والاتجاهات زمنياً ومقارنة جذورها المرجعية وأدواتها ونتائجها. وساعد هذا المنهج على رصد أنماط التحول المعرفي في مقاربة العمارة الإسلامية وتأصيلها.

ثانياً: أدوات التحليل وجمع البيانات

استخدم فيه "تحليل الخطاب كأداة رئيسية لفهم العمارة الإسلامية لا بوصفها نتاجاً مادياً فحسب، بل باعتبارها خطاباً معرفياً وثقافياً يعكس رؤية الإنسان للعالم والمقدس والعمران" (Rabbat, 2012). طبق هذا التحليل الخطابي على النصوص الأكاديمية المركزية لكل مدرسة أو توجه فكري مرتبط بهذا المجال، مع التركيز على: المصطلحات المفتاحية، المفاهيم المحورية، والافتراضات الضمنية التي تجسد عن التوجه المعرفي العام. المصطلحات المفتاحية الدالة على المرجعية الفكرية والمنطلقات المعرفية. المفاهيم المحورية التي تشكل الإطار النظري للخطاب المعلن أو المضمّر.

كما جرى توظيف التحليل المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين المدارس المعرفية، وتحديد مواطن القوة والقصور في كل منها وفق معايير موضوعية.

ثالثاً: مصادر البيانات ومعايير الاختيار

استندت الدراسة إلى طيف متنوع من المصادر الأكاديمية المحكمة، يغطي المرجعيتين الغربية والإسلامية، مع تركيز خاص على الدراسات التأسيسية والنقدية الحديثة. وقد تم اختيار المصادر وفق معايير الجودة الأكاديمية والتأثير العلمي ومدى ارتباطها المباشر بالإشكالية البحثية موضوع الدراسة.

II. نتائج الدراسة

أولاً: الفجوات التأصيلية الرئيسية

1. الفجوة الأولى: الانفصال المنهجي وعدم التكامل

تعتبر الفجوة المنهجية أعمق الفجوات التأصيلية في الخطاب المعماري الإسلامي المعاصر، إذ تتجلى في الانفصال المعرفي والمنهجي بين الاتجاهات الإسلامية المختلفة (الشرعية البيئية النقدية)، كما يلاحظ بيانكا (Bianca, 2000) أن "هذا الانفصال لا يختزل في مجرد اختلاف تخصصي بين الفقهاء والمهندسين والمفكرين، بل يعكس غياب رؤية تركيبية توحد المنطلقات". وتراكم الجهود و تنسق الأهداف وفق رؤية موحدة.

فقد ركزت المدرسة التشريعية-الفقهية على استنباط الأحكام الشرعية وصياغة الضوابط الفقهية للعمران، غير أنها "لم تطور أدوات تطبيقية قادرة على تحويل هذه الضوابط إلى نماذج تصميمية واقعية. وفي المقابل انشغلت المدرسة التقنية-البيئية بتطوير الحلول العملية والتقنيات المستدامة، بينما افتقرت إلى التأطير الشرعي والحضاري الذي يمنحها عمقاً جوهرياً.

2. الفجوة الثانية: غياب النمذجة النظرية القابلة للاختبار

تكمن الفجوة الثانية في غياب النماذج النظرية الواضحة والقابلة للتحقق ضمن الخطاب التأصيلي للعمارة الإسلامية. "النمذجة النظرية ليست ترفاً أكاديمياً، بل تمثل ضرورةً منهجيةً لتحويل المبادئ والمفاهيم إلى أطر قابلة للقياس والتطبيق" (Groat & Wang, 2013). فعلى الرغم من الجهود المهمة التي قدمتها المدارس الإسلامية المختلفة، ومع ذلك، لم تنجح هذه المدارس في ترجمة ضوابطها ومبادئها إلى نموذج نظري متكامل يبين تفاعل المبادئ مع المتغيرات التصميمية والسياقية. حيث ان الخطاب التأصيلي في العمارة الإسلامية يبقى أسير العموميات الخطابية في غياب مثل هذه النماذج العملية والتطبيقية التي تنقله من النظري الى الميداني.

3. الفجوة الثالثة: هيمنة الخطاب النقدي على الخطاب التأسيسي

تتجلى الفجوة الثالثة في سيطرة الطابع الدفاعي على أغلب الإنتاج الفكري الإسلامي في مجال العمارة والعمارة وقد كان لهذا التوجه مبرراته التاريخية في ظل هيمنة الخطاب الاستعماري ثقافياً وفكرياً، إلا أن استمرارية هذا النهج بعد زوال تلك السياقات المباشرة أصبحت بلا مسوغ مقنع

ويظهر هذا الميل إلى الخطاب الدفاعي أزمة معرفية أعمق ترتبط بضعف الثقة بالذات العلمية وهيمنة مرجعيات الآخر على الأجندة البحثية الإسلامية، حيث "ظل الباحث المسلم يتحرك داخل فضاء حوارى تحدده أولويات الآخر، بدل أن يضع لنفسه أجندة بحثية مستقلة" (Akkach, 2005). أدى ذلك إلى انحصار الفكر العمراني الإسلامي في إطار ردود الأفعال، عوضاً عن إنتاج رؤية تأسيسية استباقية قادرة على طرح بدائل نابعة من مرجعيته الذاتية.

4. الفجوة الرابعة: القصور التطبيقي وانفصال البحث عن الممارسة

تتجسد الفجوة الرابعة في الانفصال البنيوي القائم بين البحث الأكاديمي والممارسة المهنية للعمارة وبين الطرح النظري والنموذج العملي حيث ظل معظم الإنتاج التأصيلي حول العمارة الإسلامية محصوراً في الأوساط الجامعية والنخب العلمية، دون أن يتحول إلى أدوات تصميمية أو سياسات تخطيطية قابلة للتطبيق و نماذج قياسية قابلة للاختبار.

ويكشف مجموع هذه الفجوات أن التأصيل المعرفي في العمارة الإسلامية ما يزال بحاجة إلى مقارنة تركيبية قادرة على الجمع بين البعد التشريعي والممارسة التطبيقية ضمن إطارٍ علمي متكامل.

ثانياً المناقشة وتفسير النتائج

1. الأسباب العميقة لاستمرار الفجوة التأصيلية

تُظهر نتائج التحليل أن استمرار الفجوة التأصيلية في العمارة الإسلامية لا يرتبط بضعف الجهود البحثية أو نقص الإنتاج الفكري بقدر ما يعكس أسباباً بنيوية أعمق تتجلى في ثلاث إشكاليات محورية.

تشكل الهيمنة المعرفية للنماذج الغربية التحدي الأول، حيث لا تزال معظم المحاولات للتأصيل للعمارة الإسلامية حتى تلك التي تتبنى خطاب التأسيس، مربوطة بالمفاهيم والمقولات والمصطلحات التي صاغها المنظرين الغربيين والمستشرقين في الفترة السابقة لدراسة العمارة الإسلامية. فمصطلح "العمارة الإسلامية" نفسه والاعتماد على التقسيمات الزمنية والجغرافية المعتمدة في تحليلها "عمارة عضوية، محلية، صحراوية"، جميعها نتاج إطار معرفي فرض نفسه كمحدد للبحث وبل كمصادر رئيسية ومرجعية لعدة اتجاهات فكرية لمنظرين مسلمين للعمارة الإسلامية.

أما التحدي الثاني فيتمثل في الانقطاع المعرفي بين التراث الماضي والتخطيط العمراني المعاصر، حيث يتعامل معظم الباحثين والمفكرين المعاصرين في هذا الصدد مع التراث العمراني الإسلامي بوصفه مادة للدراسة التاريخية، لا كنظام معرفي حي قابل للتجديد والاستمرار. ويأتي التحدي الثالث ممثلاً في ضعف التراكم والتنسيق البحثي، إذ "تُظهر المراجعة المقارنة أن الجهود التأصيلية المتناثرة تفتقر إلى التكامل والتنسيق المؤسسي بين الباحثين ومراكز البحث لتظهر كأنها جزر مستقلة عن بعضها البعض فكرياً لغياب التنسيق والتكامل.

2. تفسير العلاقات السببية بين الفجوات المختلفة

يظهر التحليل أن الفجوات الأربع المحددة ليست ظواهر معزولة، بل تمثل شبكة مترابطة من العلاقات السببية المتداخلة. كما يوضح غروات ووانغ (Groat & Wang, 2013) أن "هذا الترابط السببي يعني أن معالجة أي فجوة بمعزل عن الأخرى لن تؤدي إلى نتائج مستدامة".

يمكن تفسير هذا التداخل في ضوء ما طرحه كون (Kuhn, 1962) في نظريته حول تحول المشكلات النموذجية المعرفية، والتي ترى أن "الأزمات العلمية لا تُحل عبر إصلاحات جزئية، بل عبر تحول تركيبى جذري يعيد بناء البنية

المفاهيمية والمنهجية للحقل بأكمله" (Kuhn, 1962)، وبالأستناد إلى نموذج (Lakatos, 1970) في برامج البحث العلمي، يمكن القول إن "الاتجاهات الإسلامية الثلاثة تمثل برامج بحث جزئية متوازنة تفتقر إلى نواة صلبة موحدة تجمعها، في حين ظل البرنامج الغربي محافظاً على هيمنته ، بقي الحزام الدفاعي من الفرضيات والمفاهيم التي تبرر استمراره" (Lakatos, 1970) ، وفي ظل غياب أي مبادرات تأسيسية جدية وفعالة في الجانب المقابل.

من هذا المنظور، يمكن فهم الفجوة التأصيلية في العمارة الإسلامية بوصفها أزمة نموذج معرفي أكثر من كونها تشتتاً منهجياً، أو قلة انتاج فكري في هذا الميدان، بمعنى انها أزمة تمس الأسس الفكرية والمنهجية للحقل المعرفي

3. المقارنة مع الأدبيات السابقة

تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما انتهت إليه الأدبيات السابقة في تشخيص الأزمة النموذجية المنهجية، لكنها تختلف عنها في تبني مقاربة تركيبية أوسع تعالج الأبعاد المعرفية والمنهجية الفكرية والابعاد العملية التطبيقية في إطار تركيبي تكاملي.

ثالثاً: الآليات المقترحة لسد الفجوة التأصيلية

1. المنهجية التركيبية المتكاملة: الإطار والمكونات

تُعد المنهجية التركيبية المتكاملة الآلية الرئيسة المقترحة لتجاوز الفجوة التأصيلية في العمارة الإسلامية، إذ تسعى إلى دمج الأبعاد الثلاثة – التشريعي الفقهي، والتقني البيئي، والحضاري النقدي ضمن إطار معرفي ومنهج تطبيقي موحد يظهر المشتركات ويقارب بين الاختلافات ويوجد أرضية موحدة.

كما يؤكد بيانكا (Bianca, 2000) أن " هذه المنهجية تنطلق من الإقرار بأن كل بُعد من هذه الأبعاد يمثل مستوى جوهرياً في الظاهرة العمرانية الإسلامية، وأن الفصل بينها فصلٌ مصطنع لا يعكس حقيقتها التاريخية" ويمكن تصنيف مكونات المنهجية إلى ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة :

البعد التشريعي الفقهي: وفر هذا البعد الإطار المعياري والضوابط الشرعية التي تنظم علاقة الإنسان بالمكان والمجتمع، محددًا القيم والأسس الحاكمة لعمليات البناء والاستخدام.

البعد التقني البيئي: يقدم هذا البعد الأدوات العملية والعلمية والتقنيات الملائمة للسياقات المناخية والاجتماعية، بما يضمن استدامة الحلول التصميمية وملاءمتها للبيئة المحلية ثقافياً وتقنياً.

البعد الحضاري النقدي: يمنح الرؤية الكلية التي تربط العمران بالمشروع الحضاري الإسلامي الأشمل، ويقدم المنظور الفكري الذي يوجه والمعنى ويؤطر الهدف من العمل المعماري

2. المبادئ التأسيسية للمنهجية التركيبية

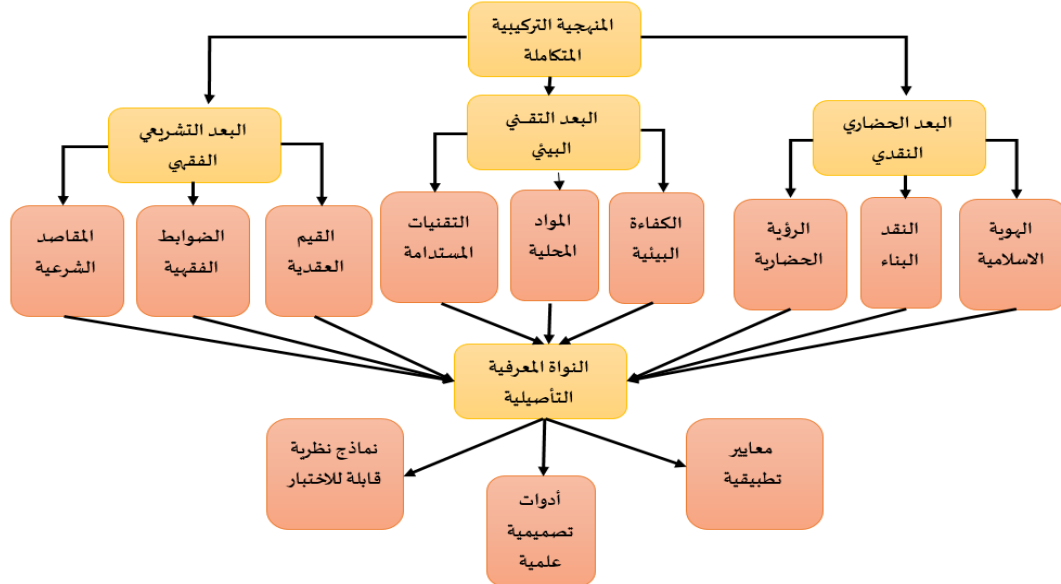
تستند المنهجية التركيبية المتكاملة إلى ثلاثة مبادئ تأسيسية تشكل بنيته الإجرائية والمعرفية:

2.1. مبدأ التكامل الأفقي الخطي: يقوم هذا المبدأ على تحقيق التكامل الأفقي بين الأبعاد الثلاثة، بحيث تدرس القضايا العمرانية في ضوء تفاعلها المستمر وتكاملها البنوي، إذ "لا يُفهم بمعزل عن المرجعية الشرعية، ولا عن الغاية الحضارية التي يحققها" (Akbar, 1992).

2.2. مبدأ التكامل الرأسي العمودي: يهدف هذا المبدأ على تحقيق التكامل الرأسي بين المستويات الثلاثة: النظري (المرجعية والمفاهيم)، المنهجي (الأدوات والنماذج)، والإجرائي (الممارسة والتطبيق)، بما يضمن الاتساق بين الفكرة والفعل، وبين المبدأ والممارسة.

2.3. مبدأ الانفتاح والتجديد: يقوم هذا المبدأ على الانفتاح الواعي على التطورات التقنية والمعرفية المعاصرة دون الإخلال بالأصالة، " فالمنهجية لا تهدف إلى إعادة إنتاج الماضي كما هو، بل إلى استلهام مبادئه التأسيسية وتطويرها بما يتلاءم مع التحديات العمرانية والبيئية " (Akkach, 2005)

الشكل (1): المخطط المفاهيمي للمنهجية التركيبية التكاملية



المصدر: إعداد الباحثان

2.4. قراءة للمخطط وتفسيره:

التكامل الأفقي: يوضح المخطط التفاعل بين الأبعاد الثلاثة (التشريعي، التقني، الحضاري) التي تشكل أساس المنهجية التركيبية.

المكونات الفرعية: يبين المكونات الأساسية لكل بعد:

البعد التشريعي-الفقهي: يشمل المقاصد الشرعية، الضوابط الفقهية، والقيم العقدية

البعد التقني-البيئي: يضم التقنيات المستدامة، المواد المحلية، والكفاءة البيئية

البعد الحضاري-النقدي: يحتوي الرؤية الحضارية، النقد البناء، والهوية الإسلامية

النواة المعرفية: تمثل المركز المتكامل الذي تندمج فيه جميع المكونات لتشكل "النواة المعرفية التأصيلية" التي تمثل جوهر المنهجية "النواة التأسيسية".

المخرجات التطبيقية: تظهر النتائج العملية للمنهجية المتمثلة في النماذج النظرية القابلة للاختبار، والأدوات التصميمية العملية، والمعايير التطبيقية.

3. بناء النماذج النظرية القابلة للاختبار

ان تطوير النماذج النظرية القابلة للاختبار خطوة محورية في تفعيل المنهجية التركيبية المتكاملة، إذ تمكن من الانتقال من التأصيل المفاهيمي النظري إلى التطبيق العملي الميداني، كما يوضح غروات ووانغ (Groat & Wang, 2013) أن "النموذج النظري الناجح هو الذي يوازن بين الصرامة المنهجية والمرونة التطبيقية، وبين العمومية النظرية والخصوصية السياقية"

4. المثال التطبيقي الافتراضي للمنهجية التركيبية

لتوضيح كيفية تفعيل المنهجية التركيبية في التطبيق العملي، يمكن تقديم نموذج افتراضي لتصميم مجمع سكني معاصر في سياق إسلامي يراعي التكامل بين الأبعاد الثلاثة.

4.1. المرحلة الأولى: البعد التشريعي-الفقهي (المستوى المعياري)

في المرحلة الأولى (البعد التشريعي-الفقهي)، تحدد الضوابط الشرعية الحاكمة للمشروع استناداً إلى مبادئ الفقه العمراني، بحيث أن الضوابط تشمل معايير الخصوصية البصرية والسمعية المستندة إلى أحكام حق الجوار، ومبدأ العدالة في توزيع المرافق والخدمات وحق الخصوصية "الحرمة". وتصاغ هذه المبادئ إلى معايير تصميمية قابلة للقياس، كالمسافات الدنيا بين الفتحات المطلة، ونسب توزيع المساحات الخضراء، وأبعاد الممرات ومسارات المشاة.

4.2. المرحلة الثانية: البعد التقني-البيئي (المستوى التطبيقي)

في المرحلة الثانية (البعد التقني-البيئي)، تطبق الحلول التقنية المستدامة لهذا البعد المعايير الشرعية السابقة. بما يشمل استخدام أنظمة التهوية الطبيعية لتحقيق الخصوصية والعزل الحراري، واعتماد مواد بناء محلية مستدامة لتقليل التلوث البيئي. ويعمل هذا البعد كجسر معرفي يربط بين الضوابط القيمية والمعايير التقنية، محققاً التكامل بين المرجعية الشرعية والكفاءة التصميمية.

4.3. المرحلة الثالثة: البعد الحضاري-النقدي

أما في المرحلة الثالثة (البعد الحضاري-النقدي)، يكون تقييم المشروع في ضوء الرؤية الحضارية الشاملة التي تسعى إلى أن يعكس العمران هوية المجتمع وقيمه الحضارية وموروثه المحلي. وفي هذا المستوى يتم طرح رؤية نقدية للمشروع لتقييمه وتقويمه وذلك بالإجابة على أسئلة معيارية مباشرة مثل هل قام المشروع بتحقيق كل أهدافه؟

هل ساهم في تعزيز الهوية الحضارية للعمارة الإسلامية؟

هل حقق أهداف الاستدامة البيئية؟

هل يعكس الموروث الحضاري للمجتمع؟

هل حقق التوازن بين الخصوصية للفرد والبيئة الاجتماعية؟

4.4. النتيجة النهائية للمشروع الافتراضي

تؤدي هذه المراحل الثلاث إلى مشروع عمراني متكامل يجمع بين الالتزام بالضوابط الشرعية والفقهية، والكفاءة التقنية والبيئية، والإسهام في البناء الحضاري للمجتمع. كما يؤكد أكبر (Akbar, 1992) أن "هذا النموذج العملي يعبر عن جوهر العمارة الإسلامية في سياقها المعاصر، حيث لا يُضحي بأي بُعد لصالح الآخر".

III. خاتمة:

أولاً: النتائج الرئيسية للدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تسهم في توضيح طبيعة الفجوة التأصيلية المعرفية في العمارة الإسلامية وتفسير جذورها البنيوية.

فقد تبين أن أسباب هذه الفجوة لا تكمن في محدودية الجهود البحثية، بل في سيطرت الإطار المعرفي الغربي على مفاهيم ومناهج هذا الميدان، وفي ضعف الربط بين بين الحاضر والماضي فيما يخص الموروث واستثماره في إنشاء مشروع حضاري، إلى جانب غياب التنسيق البحثي المؤسسي والأكاديمي بين المبادرات المختلفة.

الانفصال المنهجي بين الاتجاهات الإسلامية الثلاثة.

غياب النماذج النظرية القابلة للاختبار القادرة على ترجمة المبادئ إلى أدوات.

هيمنة الخطاب النقدي الدفاعي على حساب الخطاب التأسيسي الحضاري.

القصور التطبيقي الناتج عن ضعف الصلة بين البحث الأكاديمي والممارسة المهنية.

وتؤكد النتائج أن المنهجية التركيبية المتكاملة تمثل الإطار الأكثر قدرة على تجاوز هذه الفجوات، من خلال الجمع بين المقاصد الشرعية والقواعد النظرية والتطبيقات العملية في منظومة واحدة متكاملة.

ثانيا: الإجابة على الأسئلة البحثية

أظهرت الدراسة أن استمرار الفجوة التأصيلية يعود إلى طبيعة الإطار المعرفي والمنهجي الذي تعمل ضمنه الجهود البحثية، لا إلى نقص في حجم هذه الجهود. كما بينت أن تجاوز هذه الفجوة يقتضي الانتقال من الجهود المتفرقة إلى مشروع تأسيسي موحد، يعتمد المنهجية التركيبية التي تدمج كل أبعاد العمار. التشريعية والتقنية والحضارية ضمن إطار معرفي قادر على التفاعل مع الواقع المعاصر.

ثالثا: التوصيات الاستراتيجية على مستويات متعددة

1. على المستوى المنهجي:

اعتماد المنهجية التركيبية المتكاملة في الدراسات المستقبلية بوصفها إطارا يجمع بين الأصالة الفكرية والدقة العلمية والتطبيق العملي.

تطوير نماذج نظرية قابلة للاختبار تستند إلى مؤشرات ومعايير كمية ونوعية، تربط بين المفاهيم والقيم والممارسة التصميمية.

2. على المستوى البحثي:

إنشاء شبكات بحثية وتنسيقية بين الباحثين والمؤسسات الأكاديمية في العالم الإسلامي لتبادل الخبرات وتراكم المعرفة وتكامل الجهود.

صياغة مشاريع بحثية مستقلة تستجيب لأولويات المجتمعات الإسلامية وتحدياتها العمرانية والبيئية المعاصرة، بدل الاقتصر على استيراد الأسئلة والموضوعات من الخارج.

3. على المستوى التعليمي:

إدماج المنظور التركيبي المتكامل في مناهج كليات العمارة والتخطيط، عبر سياقات تجمع بين المعرفة الفقهية، والمهارات التقنية، والرؤية الحضارية.

إنشاء برامج دراسات عليا متخصصة في التأصيل العمراني الإسلامي، تركز على البحوث التطبيقية التي تربط بين النظرية والممارسة.

4. على المستوى المهني:

بناء جسور تفاعلية بين البحث الأكاديمي والممارسة المهنية من خلال مشاريع تطبيقية وورش عمل مشتركة تجمع الأكاديميين بالمعماريين والمخططين والمهنيين والحرفيين.

رابعا: الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة، يتضح أن أزمة العمارة الإسلامية المعاصرة ليست مسألة عرضية أو إشكالا تقنيا محدودا، بل هي أزمة معرفية وحضارية عميقة الجذور، تعود إلى غياب مشروع تأسيسي متكامل ينطلق من مقومات المجتمع و ثوابته

الثقافية وقيمته الروحية، ويستثمر تراثه العمراني والبيئي في بناء رؤية جديدة تستجيب لتحولات الحاضر وتحديات المستقبل.

ومن ثم، فإن تجاوز هذه الأزمة يقتضي صياغة مشروع عمراني إسلامي ذاتي في أصوله، منفتح على المعرفة الإنسانية، وقادر على إنتاج نماذج عملية تجمع بين الفكر والممارسة، بين القيم والوظيفة، وبين الروح والمادة.

Reference:

- Akbar, A. Q. (1992). *The architecture of the earth in Islam: A comparison between Sharia and positive law*. Beirut: Al-Resalah Foundation.
- Akkach, S. (2005). *Cosmology and architecture in premodern Islam: An architectural reading of mystical ideas*. New York: State University of New York Press.
- azab.K. (2012). *The identity of contemporary Islamic architecture*. Cairo: Dar al ain lil-nashr.
- Bahnassi, A. (1998). Post-modernism and heritage in Arab Islamic architecture.,. *Alam Al-Fikr*, pp. (2), 77-95.
- Ben Nabi, M. (1960). *The problem of culture*. Algeria: Dar Al-Fikr.
- Bianca, S. (2000). *Urban form in the Arab world: Past and present*. London: Thames & Hudson.
- Creswell, K. A. (1932). *Early Muslim architecture: Umayyads, early Abbasids & Tulunids* (Vol. 1). Oxford: Clarendon Press.
- Ettinghausen, R. (1977). *Islamic art and architecture: Collected papers*. Berlin: Dietrich Reimer Verlag.
- Fathy, H. (1973). *Architecture for the poor*. Cairo: Egyptian Lebanese House.
- Grabar, O. (1973.1992). *The formation of Islamic art*. New Haven: Yale University Press.
- Groat, L., & Wang, D. (2013). *Architectural research methods* (2nd ed.). New Jersey: John Wiley & Sons.
- Hakim, B. S. (1986). *Arabic-Islamic Cities: Building and Planning Principles*. London: Kegan Paul International.
- Kuhn, T. S. (1962). *The structure of scientific revolutions*. Chicago: University of Chicago Press.
- Lakatos, I. (1970). Falsification and the methodology of scientific research programmes. In *Criticism and the growth of knowledge* (pp. 91-196). Cambridge: Cambridge University Press.
- Nasr, S. H. (1987). *Islamic art and spirituality*. Beirut: Dar Al-Hiwar.
- Necipoglu, G. (1995). *The Topkapi scroll: Geometry and ornament in Islamic architecture*. Los Angeles: Getty Center for the History of Art and the Humanities.
- Oliver, P. (1997). *Encyclopedia of vernacular architecture of the world* (Vol. 1). Cambridge: Cambridge University Press.
- Rabbat, N. (2012). What is Islamic architecture anyway? *Journal of Art Historiography*, 6, 1-15.
- Rudofsky, B. (1964). *Architecture without architects: A short introduction to non-pedigreed architecture*. New York: Museum of Modern Art.